

خلاف النحويين في أولى العاملين بالعمل في التنازع دراسة دلالية.

The Disagreement among Grammarians on Which of the Two Factors to
Prioritize in “The Ma’amoul”

أ.د. إبراهيم بن صالح الحندود*

أستاذ النحو والصرف؛

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية جامعة القصيم

المملكة العربية السعودية

تاريخ الوصول: 2022-03-25 تاريخ القبول: 2022-05-06 تاريخ النشر: 2022-05-13

الملخص:

اختلف العلماء البصريون والكوفيون في أيّ العاملين أولى بالعمل في المعمول، إذا اجتمع عاملان أو نحوهما من الأسماء العاملة، ووُجِّها إلى معمول واحد، نحو (قابلي وأكرمْتُ محمدًا)؛ فإن كلاً من الفعلين موجه إلى (محمد) من جهة المعنى، من قبل أنه فاعل للأول ومفعول للثاني. أمّا من جهة اللفظ فإنه لا يجوز أن يعمل فيه جميعاً؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة. وقد اتفق الجميع - ما عدا الفراء - على جواز إعمال الأول أو الثاني، لكنهم اختلفوا في الأوليّة. فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى استناداً إلى السماع، ومراعاةً لجانب القرب والمجاورة. وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى؛ لأنه المتقدم، فهو أولى بالإعمال لقوة الابتداء من جهة، وأنّ في إعمال الثاني إضماراً قبل الذكر وهو غير جائز.

الكلمات المفتاحية: الخلاف - النحاة - العامل - العمل - التنازع.

Abstract: Both Kufaian and Basrians scholars disagreed as to which of the two factors is the first to work in “the ma’amoul.” For example, if two factors are directed to one “ma’amoul” such as “I met and honored Mohammad.” Here, both verbs are directed to one entity which is Mohammad in terms of meaning, by being a subject of the first and an object of the second. As for the pronunciation, it is not permissible for them to work because it will not become nominative and subjective at the same time. However, scholars agreed - except Farah, linguist, - on the permissibility of implementing the first or the second, but they differed in priority. So, the Basrians were of the view that the implementation of the second is better based on listening and considering the aspect of distance. The Kufians held that the priority is for the first in action because of the power of initiation whereas the second should be hidden and mentioning it is not permissible

* - أ.د. إبراهيم بن صالح الحندود.

مقدمة:

الثابت الذي لا شك فيه في ما خلفه النحاة قديماً أنّهم تناولوا قضية المعنى والقصد والفهم من جهات عدة. وتعدد هذه الجهات قد ولّد فيما بعد تصوراً مفاهيمياً ومنهجياً ووظيفياً لا يستهان به على الإطلاق. ولعل الدليل على ذلك ما يشاهد المتخصص في المجال النحوي تلك التخریجات النحوية التي تأخذ طابعين اثنين: طابعاً يتمشى مع ما تقتضيه القاعدة النحوية، وطابعاً يصب في عمق الإطار الدلالي حسب تنوع مبدأ الاستعمال والاستغراق الذي يحقق وجوده الفعل داخل التراكيب بتنوعاته الاستعملية، وهنا تظهر ملامح العامل والأبعاد الدلالية التي يؤديها داخل التراكيب. ولكن لسائل أن يسأل ما أهمية العامل في تعالقه مع العمل داخل التراكيب النحوية؟ ثم هل هذا العامل بتوزعاته الاستعملية استطاع أن يعكس لنا شيئاً مما يقتضيه السياق الدلالي؟

مثل هذه الأسئلة التي تصب في عمق مفهوم العامل في تصور النحاة جعلتنا نتوقف عند بعض الأهداف التي يريد هذا المقال العلمي أن يجسّد معالمها ومظاهرها تبعاً للنموذج الذي قيّدنا فيه هذا العامل في تعالقه مع العمل، وهو التّنّازع وفق تصوره النحوي والذي استطاع - في اعتقادنا - أن يمدنا بالكثير من الحقائق المتعلقة بمفهوم العامل والدليل على ذلك تلك التخریجات النحوية ذات الطابع الدلالي الذي اختلف فيها كل من البصريين والكوفيين في تعاملهم مع العامل عن طريق مفهوم التّنّازع الذي راح هو الآخر يأخذ طابعاً دلالياً متعددًا من حيث التحديد والمنهج والوظيفة.

ثم لتجسيد معالم هذا الطرح والتعایش مع لب إشكالية هذا المقال فيما يخص التّنّازع وهو يتوزع عبر العامل في تعالقه مع العمل، حاولنا أن نقسّم المقال إلى وحدات مفاهيمية التزاماً بخصوصية المجلة من جهة العنوان الرئيس والفرعي، ولكن نحن في هذا المقام بالذات لم نستطع أن نسیر وفق هذا التقسيم الثنائي ولكن حسبنا بما يتمشى مع مضمون عتبة المقال أن سرنا في تقسيمه إلى سبع عناوين نعتقد أنّها تفي بالغرض المقصود.

أدلة البصريين:

إنّ من أشهر المسائل النحوية بين العلماء نحويّهم ومفسّريهم أنه إذا ذكر فعلاً، أو نحوهما من الأسماء العاملة، ووُجِّها إلى معمول واحد نحو: (ضربني وضربت زيداً) فإنّ كُلاً من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى، من قبل أنه فاعل للأول ومفعول للثاني. أمّا من جهة اللفظ فإنه لا يجوز أن يعملوا جميعاً فيه؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة. وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يعمل أحدهما فيه، ويُقدّر للآخر معمول يدل عليه المذكور⁽¹⁾.

وقد ذهب الجميع - ماعدا الفراء - إلى جواز إعمال أيهما شئت، واختلفوا في الأوليّة. فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى. وذهب الكوفيون - عدا الفراء - إلى أن إعمال الأول أولى.

احتج البصريون لمذهبهم بالسماع والقياس.

أما السماع فمنه قوله . جلّ وعزّ .: { أَتَوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا }⁽²⁾، إذ لو أعمل الأول لكان: آتوني أفرغه عليه قطراً، أي آتوني قطراً أفرغه عليه⁽³⁾. وقوله تعالى: { هَآؤُمْ أَفْرِغُوا كِتَابِيَهٗ }⁽⁴⁾ على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: اقرءوه كتابيه⁽⁵⁾. وقوله تعالى: { يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ }⁽⁶⁾ ولو أعمل الأول لكان: قل الله يفتيك فيها في الكلاله. ومن ذلك أيضاً قوله سبحانه: { وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا }⁽⁷⁾ وهي على إعمال الثاني، ولو كانت على إعمال الأول لقال: والذين كفروا وكذبوا بما بآياتنا. وقوله تعالى: { تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ }⁽⁸⁾ لو كان على إعمال الأول لكان: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله. وقوله تعالى: { وَأَتَتْهُمُ ظُنُونًا كَمَا ظَنَّتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا }⁽⁹⁾ هي من إعمال الثاني أيضاً، ولو كانت من إعمال الأول ل جاءت: وأنهم ظنوا كما ظننتموه أن لن يبعث الله أحداً⁽¹⁰⁾؛ لأن المعمول في كل ذلك مقدر الاتصال بعامله؛ فيلزم من ذلك تقدير تقدمه على العامل الثاني، ولو كان في اللفظ كذلك لاتصل به ضمير المفعول على الأجود، نحو: آتوني قطراً أفرغه عليه. وإذا نوى ذلك كان إبراز الضمير أولى؛ لأن الحاجة أدعى⁽¹¹⁾.

ومما جاء فيه إعمال الثاني من الشعر قول الفرزدق:

ولكنّ نصفاً لو سببتُ وسبني بنو عبد شمسٍ من منافعٍ وهاشم⁽¹²⁾.

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس بنصب (بني) وإظهار الضمير في سبني⁽¹³⁾.
وقول طفيل الغنوي⁽¹⁴⁾:

وَكُتْمًا مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُوَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ⁽¹⁵⁾.

فنصب (لون) ولو كان الأول هو العامل لرفعه بـ (جرى)⁽¹⁶⁾.
وقول وعلة الجرمي⁽¹⁷⁾:

ولقد أرى تغنى به سيفانه تُصْبِي الحليم ومثلها أصباه⁽¹⁸⁾

ومنه قول كثير عزة⁽¹⁹⁾:

قضى كل ذي دينٍ فوق غريمه وعزةٌ مطولٌ معني غريمها⁽²⁰⁾.

"أعمل الثاني في هذا البيت من مكانين:

أحدهما: (وقى) ولو أعمل الأول لقال: وقاه.

والثاني: (معني)، ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد (معني)؛ فيقول: وعزة مطول معني هو غريمها، وتقديره: وعزة مطول غريمها معني هو؛ لأنه قد جرى على عزة، وهو فعل الغريم؛ فقد جرى على غير من هو له، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه، فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل

الثاني " (21).

وأما القياس، فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعمال الثاني دون الأول نقض للمعنى، فكان إعماله أولى (22).

قال سيبويه: "قولك: ضربت وضربني زيداً، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، كما كان (خشنت) (23) بصدرة وصدري زيد) وجه الكلام؛ حيث كان الجر في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل، ولا تنقض معنى سؤوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب" (24).

والبصريون يختارون إعمال الثاني في اللفظ. كما تقدم. وأما في المعنى فإن السامع يعلم أن الأول قد عمل كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب (25)، فإذا قلت: (أكرمني وأكرمتُ عبد الله) فإن معناه: أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله، ولكن الفاعل قد أضمر قبل الذكر؛ لأن المفعول يفسره ويدل عليه. فإن أعمل الفعل الأول قال: أكرمني وأكرمتُ عبد الله، تقديره: أكرمني عبد الله وأكرمته (26).

ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب به قول الله - عز وجل - {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ} (27)، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه (28)؛ لأنه قد يعلم المخاطب أن الحافظات متعديات في المعنى، وكذلك الذكارات؛ لأن المعنى: والحافظات والذكارات (29).

وقد جاء في الشعر مثل هذا، كما في قول ضابئ البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ (30).

وقول عمرو بن امرئ القيس:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ، والرأي مختلف (31).
أي نحن راضون بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ (32).

قال البصريون: ومما يدل على رعاية جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: (هذا جحرٌ صبّ خرب) وإنما الصفة للجحر؛ لأن الصبّ لا يوصف بالخراب (33). وقالوا: (ماءٌ شتّ بارد) والشتّ (34) لا يوصف بالبرودة، وإنما يوصف بذلك الماء، فإذا كانوا قد أتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى صحيحاً فإن إعمال الثاني لقربة من الاسم. دون أن يكون فيه نقض معنى. من باب أولى (35).

وقد تقدم أن العرب تقول: (خشنت بصدرة وصدري زيد) بجر المعطوف وحمله على المجرور، مع أن حرف الجر أضعف من الفعل، ولو كان إعمال الأول أولى لنصبوا المعطوف لا غير؛ لقوته بالتقدم أولاً، وبكونه فعلاً ثانياً (36).

مذهب الكوفيين وحيثتهم:

وأما جمهور الكوفيين فاستدلوا على أن إعمال الأول هو المختار بالنقل والقياس:

أَقَالِ السَّمَاعَ فَقَالُوا: قَدْ نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ كَثِيرًا إِعْمَالُهُمُ الْأَوَّلَ، كَمَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (37):

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ (38).

فأعمل الفعل الأول (كفاني)، ولو أعمل الفعل الثاني (أطلب) لقال: كفاني ولم أطلب قليلاً من المال، بنصب (قليل)، ولم يروه أحد كذلك (39).

وقال المرار الأسدي (40):

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً وَسُؤْلٌ لَوْ يَبِينُ لَنَا السُّؤَالَا

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدِنَا الْخَرْدَ الْخَذَالَا

فأعمل الأول، بدليل نصب (الخرد الخذالا) ولو أعمل الفعل الثاني لقال: (تقتادنا الخرد الخذال) بالرفع (41). وقال الآخر (42):

وَلَمَّا أَنَّ تَحْمِلَ آلٍ لَيْلَى سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الْغُرَابَا (43)

فأعمل الأول، ونصب (الغرابا) ولو أعمل الثاني لقال: (نعب الغراب) بالرفع (44).

وقال الآخر (45):

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعَوْدِ أَرَاكِ تُنْجِلُ فَاسْتَاكِتْ بِهِ عَوْدُ إِسْحِلِ (46)

رفع (عودُ إسحل) بالفعل الأول (تُنْجِلُ)، والتقدير: تُنْجِلُ عَوْدُ إِسْحِلِ فَاسْتَاكِتْ بِهِ، ولو أعمل الثاني لقال: تُنْجِلُ فَاسْتَاكِتْ بِعَوْدِ إِسْحِلِ (47).

وأما القياس فهو أن كلا من العاملين الأول والثاني صالح للعمل في المعمول، فلما كان كذلك اختير إعمال الأول؛ لأنه المتقدم، فهو أولى بالإعمال لقوة الابتداء واعتناء العرب به وجعله في أول الكلام (48).

وقالوا: إن مما يؤيد هذا أنه "لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة نحو:

(ظننت زيداً قائماً) بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو: (زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت)، وكذلك

لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو: (كان زيد قائماً) بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو: (زيد كان قائم)

فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل" (49).

والمتتبع لكلام العرب يجد أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب واحد وكل منهما يطلبه من جهة

المعنى، فإن التأثير للأول منهما. كاجتماع القسم والشرط، فإن العرب تجعل الجواب للمتقدم منهما، وتحذف

جواب الآخر لدلالة جواب الأول عليه فتقول: (إن قام زيد والله يقيم عمرو) و(والله إن قام زيد ليقومن عمرو)

فكذلك - هاهنا- ينبغي أن يكون إعمال الأول هو المختار⁽⁵⁰⁾.

ومما يقوي أن إعمال الأول هو المختار أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر وهو غير جائز في كلامهم⁽⁵¹⁾.

مذهب أبي زكريا الفراء:

يرى الفراء أنه إذا استوى العاملان في طلب المرفوع نحو: (قام وقعد زيد) و(خيف وليم زيد) فإن العمل لهما معاً في هذا المعمول الواحد، ولا حذف عنده في مثل هذه المسألة ولا إضمار؛ بشرط أن لا يكون أحد العاملين معطوفاً على الآخر بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى نحو: قام أو قعد زيد⁽⁵²⁾.

وإن اختلف العاملان، وكان الأول يريد مرفوعاً نحو: (ضربت وضربت زيدا)، و(أهين وشتمت بكراً)، فيجب - عنده - إعمال الأول، ولا يجوز إعمال الثاني؛ لأنه يؤدي إمّا إلى الإضمار قبل الذكر⁽⁵³⁾، أو إلى حذف الفاعل، وكلّ منهما غير جائز عنده⁽⁵⁴⁾.

وإن كان الأول يريد غير مرفوع نحو: ضربت وضربت زيد، فمذهب الفراء في ذلك مذهب جمهور الكوفيين في إعمال أيهما شئت، مع جعل الأوليّة للأول⁽⁵⁵⁾.

والذي عند البصريين أنه إذا أعمل الثاني واحتاج الأول مرفوعاً فإنه يُضمّر ولا يُحذف لامتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ⁽⁵⁶⁾، حتى لو لزم منه الإضمار قبل الذكر؛ لأن الإضمار قبل الذكر قد صُرح به في غير هذا الباب نحو: (رَبّه رجلاً، ونعم رجلاً) فإن (رجلاً) في المثالين تمييز، والتمييز رتبته التأخير، وقد عاد الضمير المجرور بـ (ربّ) والمرفوع على الفاعلية بـ (نعم) عليه وهو متأخر لفظاً ورتبة⁽⁵⁷⁾.

أما الكسائي⁽⁵⁸⁾ وهشام الضرير⁽⁵⁹⁾ والسهيلي⁽⁶⁰⁾ وابن مضاء⁽⁶¹⁾ فقد ذهبوا إلى أنه إذا أعمل الثاني وجب حذف فاعل الأول إن احتاج إلى ذلك⁽⁶²⁾؛ هرباً من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول⁽⁶³⁾، واحتجاجاً بقول علقمة الفحل⁽⁶⁴⁾:

تَعَقَّقْ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ⁽⁶⁵⁾

حيث لم يقل: (تَعَقَّقُوا) على تقدير إعمال الثاني، ولا (أرادوا) على تقدير إعمال الأول⁽⁶⁶⁾.

أثر هذا الخلاف:

يظهر أثر هذا الخلاف في التثنية والجمع حيث "تقول على مذهب سيبويه في التثنية: ضرباني وضربت الزيدَين، وفي الجمع: ضربوني وضربت الزيدَين، فتظهر علامة التثنية والجمع؛ لأن فيه ضميراً. وتقول على مذهب الكسائي: ضربني وضربت زيدا، وفي التثنية: ضربني وضربت الزيدَين، وفي الجمع: ضربني وضربت الزيدَين، فتوجد الفعل الأول في كل حال؛ لخلوّه من الضمير"⁽⁶⁷⁾.

وفصل أبو ذرّ الحثني⁽⁶⁸⁾ في هذه المسألة فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو الحذف فالأحسن إعمال الأول، وإن لم يؤدي إلى ذلك اختير إعمال الثاني⁽⁶⁹⁾.

ردّ البصريين على أدلة الكوفيين:

نقض البصريون ما استدل به الكوفيون من نقل وقياس بما يلي:

أما قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني، ولم أطلب قليل من المال

فليس من هذا الباب؛ لأن شرط الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجّهاً إلى ما وجه إليه الآخر وهو المعمول المذكور، ولم يتحقق الشرط في هذا البيت، لأن الفعل الأول وهو قوله: (كفاني) موجه إلى القليل من المال، والفعل الثاني وهو قوله: (أطلب) موجه إلى الملك الذي عبّر عنه بالمجد المؤثّل⁽⁷⁰⁾. ولم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان مطلبه الملك⁽⁷¹⁾ فإعمال الفعل الأول متعيّن مراعاةً للمعنى. ولو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً؛ لأنه يكون التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلاً. فكيف يخبر تارةً بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ثم يخبر تارةً أخرى بأنه يطلب القليل؟ هذا تناقض⁽⁷²⁾. ويؤيد أن مطلوبه الكثير قوله بعد ذلك:

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي⁽⁷³⁾.

قال سيبويه. في بيت امرئ القيس: "إنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسد المعنى"⁽⁷⁴⁾.

وأما بقية الشعر فلا حجة للكوفيين فيه أيضاً، وذلك لأن الخلاف في الأوليّة لا في عدم الجواز؛ فإنّ البصريين يجيزون إعمال الأول، ولكن الثاني هو المختار. وإذن: فالشعر لا يدل على أكثر من الجواز، وهو معارض بأمثاله مما أعمل فيه الثاني⁽⁷⁵⁾.

ويمكن أن يقال في قول المرار الأسدي:

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتدنا الخرد الخذالا

أنه أعمل الأول في (الخرد) مراعاة لحركة الروي؛ لأن قوافي القصيدة منصوبة، ولما كان إعمال الأول جائزاً ترجّح عنده استعماله؛ لحفظ القافية⁽⁷⁶⁾.

وأما قول الكوفيين: إن إعمال الأول أولى لقوة الابتداء واعتناء العرب به وجعله في أول الكلام. فردّ بأن العرب وإن كانت تُعنى بالمتقدم، إلّا أن عنايتها بالقرب والمجاورة أكثر⁽⁷⁷⁾.

وأما قولهم: إن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فهذا صحيح، ولكن الإضمار قبل الذكر جائز إذا كان في الكلام ما يفسره، فقد يُستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف لعلم

المخاطب كما في قوله تعالى: {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ} * وَالَّذِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالَّذَاكِرَاتِ {⁽⁷⁸⁾، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أن (الحافظات) قد دخلن في حكم (الحافظين)، وكذلك (الذاكرات)⁽⁷⁹⁾.

وقوله . جَلَّ وَعَزَّ :: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} ⁽⁸⁰⁾، لم يُذكر خبر الثاني استغناء عنه بذكر خبر الأول. ومثل هذا قول ضابئي البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارٌ بها لغريبٌ

أي: فإني لغريب بها وقيار كذلك.

وقول عمرو بن امرئ القيس:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض، والرأي مختلفٌ

أي: نحن راضون بما عندنا وأنت بما عندك راض.

وقول الفرزدق:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ ⁽⁸¹⁾.

ففي كل ما تقدم إما أن يُستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول، وإما أن يُستغنى بذكر خبر الأول عن خبر الآخر. والشواهد على هذا النحو كثيرة، فدل على جواز الإضمار قبل الذكر لوجود ما يفسره في الكلام⁽⁸²⁾.

على أنه قد جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر، وذلك لدلالة الحال عليه كما قال تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} ⁽⁸³⁾ يعني الشمس، ولم يجر لها ذكر، وكذلك لقوله تعالى: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ} ⁽⁸⁴⁾ يعني الأرض ولم يجر لها ذكر. وقال طرفة بن العبد⁽⁸⁵⁾:

على مثلها أمضي إذا قال صاحبي ألا ليتني أفديك منها وأفتدي ⁽⁸⁶⁾

يعني الفلاة، وإن لم يجر لها ذكر، وإنما ذلك لدلالة الحال. فإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه فجوازه قبل الذكر لوجود ما يفسره في اللفظ من طريق الأولى.

ثم إنه إذا كان الإضمار قبل الذكر ممتنعاً فإنه ينبغي أن لا يجوز عند الكوفيين إعمال الثاني، ولكنهم يجيزونه، فدل على بطلان ما ذكروا⁽⁸⁷⁾.

وأما قولهم: "إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فإن العرب تجعل المطلوب للمتقدم منهما" فقال عنه ابن عصفور: "غير مسلم على الإطلاق، بل لا يخلو أن يكونا عاملين، أو غير عاملين، أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك، فربما يكون الأمر على ما ذكروا، وأما إذا اجتمع طالبان عاملان فإن المعمول للمتأخر منهما نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، فيقم تقدمه عاملان: (إن) و(لم) والذي يعمل فيه إنما هو المتأخر وهو (لم) بدليل

أن أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فإنه يُمنع استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة شعر ... فلو كان (يقوم) مِنْ: (إن لم يقم زيد قام عمرو) مجزوماً بـ(إن) لوجب أن لا يجوز في الجواب فعل ماضٍ إلا في الشعر. وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم (لم) دون (إن) بمجاورتها له⁽⁸⁸⁾.

وأما ما ذهب إليه الفراء من أنه إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع نحو: قام وقعد زيد فإن العمل لهما في هذا المعمول الواحد، وإذا اختلف وأراد الأول مرفوعاً نحو: ضربني وضربت زيد وجب إعمال الأول، فمردود من جهتين:

الأولى: أنه كسّر لما اطّرد عليه كلام العرب من أنه لا بد لكل عامل من إحداث إعراب.

الثانية: أن السماع يرد عليه في مثل قول طفيل الغنوي:

وَكُمْتَا مُدْمَةً كَأَنَّ مُتَوَّحَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ

حيث أعمل الثاني وهو قوله (استشعرت) فنصب به (لون) مع احتياج الأول وهو قوله: (جرى) إلى مرفوع، وليس العاملان متفقين في العمل فيعملهما في (لون)⁽⁸⁹⁾.

والراجح عندي ما ذهب إليه البصريون، وهو أنه إذا وُجِّهَ عاملان إلى معمول واحد نحو: (ضربني وضربت زيدا) فإنه يجوز إعمال الأول، كما يجوز إعمال الثاني والأولى إعمال الثاني؛ لأنه أقرب من المعمول من العامل الأول.

رأي الباحث في المسألة:

لعل أهم ما حاولنا أن نستشقه من خلال هذا التطواف الوجيز حول قضية العامل في تعالقها مع العمل حسب خصوصية مفهوم التنازع من الوجهة النحوية، أن التصور الدلالي في الفكر النحوي كان حاضراً في جلّ اهتماماتهم بالمفهوم النحوي والتوزعات التي يأخذها داخل السياقات التركيبية؛ الشيء الذي أفرز في جهة الدلالة أن أعطى النحاة مكانة الدليل والقربة والعلة ومستلزمات المقام وحالاته اللفظية وغير اللفظية منزلة خاصة وهم يحدّدون دلالة المفهوم النحوي، وهذا ما شاهدناه في جلّ العلل والحجج والأحكام التي انفرد بها كل من البصريين والكوفيين في مفهوم التنازع وما يعكسه من دلالة تتماشى مع خصوصية السياق التركيبي وأحكامه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من الاختلاف الذي وقع بين المدرستين في شأن التنازع والوجود الفعل والوظيفي له داخل البنية التركيبية؛ إلا أننا نرى في تصورنا وتقديرنا أنه لم يترجح عندي في البداية أيّ العاملين أولى بالعمل؛ لأنّ النقل قد ورد بالأمرين ولكلّ من الفريقين حجته. ولكن بالنظر إلى الشواهد الواردة في كل ذلك يُلاحظ أن ما جاء فيه إعمال الثاني أكثر مما جاء فيه إعمال الأول. بل لا يكاد يوجد هذا في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني، فإنه قد جاء في النثر والنظم، بل لقد ورد في أكثر من موضع من القرآن الكريم⁽⁹⁰⁾، وهو أفصح كلام بلا ريب، وموافقة القرآن أولى، لاسيما أن ما جاء غير موافق له هو الأقل.

أما مسألة الإضمار قبل الذكر فقد ورد عن العرب في مواضع على شريطة التفسير، ومن ذلك إضمارهم الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما في قوله: . جل وعز: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} (91). ومن ذلك قولهم: (رِيَّةُ رجلاً) حيث دخلت (رب) على ضمير لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده وكذا قولهم: (نعم رجل زيد)؛ فإن فاعل (نعم) ضمير فسرته النكرة بعده، والتقدير: نعم الرجل رجلاً زيد (92).

وأما ما ذهب إليه الكسائي ومن تبعه من حذف الفاعل من الفعل الأول، فذلك غير معروف في شيء من كلام العرب (93).

ولهذا فإن المترجح عندي - كما قلت - هو إعمال الثاني؛ لقربه من المعمول، ولأنه الأكثر في كلامهم. والله أعلم بالصواب (94)

* * * *

الهوامش:

(1) ينظر: التبيين 252، شرح المفصل 77/1.

(2) من الآية 96 من سورة الكهف.

(3) ينظر: الإيضاح: 65.

(4) من الآية 19 من سورة الحاقة.

(5) ينظر: الإنصاف 87/1، التبيين 253.

(6) من الآية 176 من سورة النساء.

(7) من الآية 16 من سورة الروم.

(8) من الآية 5 من سورة المنافقون.

(9) الآية 7 من سورة الجن.

(10) ينظر: شرح التسهيل 167/2، 168.

(11) المصدر السابق 168/2.

(12) بيت من " الطويل " وقبلة قوله:

وليس يعدل أن سببتُ مقاعساً
بآبائي الشم الكرام الخضارم

والنصف: الإنصاف، وفي الديوان: " ولكن عدلاً " مكان " ولكن نصفاً " وهما بمعنى واحد.

يقول: ليس من العدل أن أساب مقاعساً بآبائي الشم الكرام، لضعتهم وشرقي، فلا أذم عرضي بدم أعراضهم. ولكن انتصافي في السب يتحقق لو أنني أسبت أشراف قريش وتسبني.

والشاهد فيه قوله: " لو سببت وسبني بنو عبد شمس " حيث تنازع عاملان هما قوله: " سببت " و " سبني " معمولاً واحداً هو قوله: " بنو عبد شمس " فأعمل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير، وهذا جائز. ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس.

والبيت في الديوان 300/2، الكتاب 39/1، الإيضاح 68، الاقتضاب 365، أساس البلاغة (نصف) 459، الإغراب في جدل الإغراب 52، الرد على النحاة 97، التبيين 254، تذكرة النحاة 345، الاقتراح 159.

(13) ينظر: الإنصاف 88/1.

(14) هو طفيل بن عوف - وقيل: كعب - بن خلف الغنوي، شاعر جاهلي قديم، عاصر النابغة الجعدي وزهير ابن أبي سلمى. وهو من أوصف العرب للخيال.

(الشعر والشعراء 453/1، الاشتقاق 270، المؤلف والمختلف 147، 148) .

(15) بيت من الطويل في وصف الخيل .

الكُثت : جمع أكمّت، والكمته حمرة يخالطها سواد لم يخلص . وقوله : " مدامة " أي شديدة الحمرة فهي مثل الدم . والمتون : جمع متن وهو الظهر، وجري بمعنى سال .

واستشعرت : أي جعلت لنفسها ذلك شعاراً، والشعار من الثياب ما يلي الجسد، والمذهب : اسم من أسماء الذهب، أو هو اسم مفعول من الإذهاب وهو التمويه بالذهب .

يصف خيلاً وأن ألوانها كمت مشوبة بجمرة كأن عليها شعار ذهب . شرح المفصل 77/1 .

الشاهد فيه قوله : " جرى فوقها واستشعرت لون مذهب " حيث أعمل الشاعر الثاني وهو اختيار البصريين فنصب " لون " باستشعرت، وأضمر في " جرى " فاعلاً دلاً عليه " لَوْنٌ مُذْهَبٌ "، ولو أعمل الأول لرفع "لون" بـ " جرى " وأظهر ضمير المفعول في " استشعرت " وقال : واستشعرت .

والبيت في الديوان : 23، الكتاب 39/1، المقتضب 75/4، المفصل 19، الإنصاف 88/1، الرد على النحاة 97، التبيين 253، شرح المفصل 77/1، شرح الجمل 618/1، اللسان (دمي) 270/14، المقاصد النحوية 24/3، شرح الأشموني 104/2 .

(16) ينظر : الإيضاح 68 التبيين 254 .

(17) هو وعلة بن الحارث الجرمي . شاعر جاهلي . بماني الأصل .

(المؤلف والمختلف 196، معجم ما استعجم 1133/4) .

(18) البيت من " الكامل " في وصف منزل خلا من أهله .

قوله : " تغنى به " أي تقيم و " السيفانة " المشوكة، فهي كالسيف في إرهافه . " تصبي " : تورث الصبوة وهي الميل إلى ملذات الصبا وشهواته .

الشاهد فيه قوله : " ولقد أرى تَغْنَى به سيفانة " حيث تنازع عاملان هما " رأى " و " تغنى " معمولاً واحداً هو " سيفانة " فأعمل الثاني ؛ بدليل مجيء " سيفانة " مرفوعاً .

والبيت في : الكتاب 39/1، المقتضب 75/4، شرح السيرافي 188/1، النكت 214/1، الإنصاف 89/1.

(19) هو كُثَيْرُ بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي . أبو صخر . من فحول شعراء الإسلام . توفي بالمدينة سنة 105 هـ .

(الأغاني 39 - 39/9، سمط الآلي 61/1، معاهد التنصيص 136/2 - 147) .

(20) البيت من " الطويل " .

قوله : " معنى " بمعنى مأسور، من التعنية وهي الأسر . والغريم : من عليه الدين، والغريم مستحق الدين أيضاً . و " ممطول " : اسم مفعول من مَطَّلَ بِمَطْلٍ : أي مدافع بالمطال وهو التسويف .

والشاهد فيه قوله : " ممطول معنى غريمها " حيث تنازع عاملان هما قوله : " ممطول " و " معنى " معمولاً واحداً هو قوله : " غريمها " فأعمل الثاني . وقيل : لاتنازع فيه ؛ فإن " غريمها " مبتدأ و " ممطول معنى " خبران، أو " ممطول " خبر، و " معنى " صفة له أوحال من ضميره . ينظر : أوضح المسالك 195/2 .

والبيت في : الديوان 143، الإيضاح 66، شرح المفصل 8/1، شرح شذور الذهب 421، المقاصد النحوية 3/3، شرح الشواهد للعبيني 101/2، التصريح 318/1، الهمع 147/5، شرح الأشموني 101/2، الخزانة 223/5، الدرر 326/5 .

(21) الإنصاف 92/1 .

(22) ينظر : الجمل 111، الإنصاف 92/1 .

(23) يقال : خَشَّنت صدره تخشينا، أي أو غرته وأحميته من الغيظ . ينظر : الصحاح (خشن) 2108/5 .

(24) الكتاب 37/1 . وإنما اختاروا إعمال الباء في المعطوف، ولم يختاروا إعمال الفعل فيه، لأنها أقرب منه وليس في إعمالها نقض معنى، فكان إعمالها أولى . الإنصاف 92/1 .

(25) ينظر : المقتضب 73/4 .

(26) ينظر : الإيضاح 65، 66 .

- (27) من الآية 35 من سورة الأحزاب .
- (28) ينظر : الكتاب 37/1 .
- (29) ينظر : المقتضب 72/4 .
- (30) البيت من " الطويل " ، وقد سبق تخريجه .
- والشاهد فيه هاهنا : حذف خبر المبتدأ لدلالة خبر " إنَّ " عليه ، والتقدير : فإني لغريب بما وقيار كذلك ولم يجعل الخبر لـ " قيار " ويكون خبر " إن " هو المحذوف ؛ لأن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ حتى يقدم ، نحو : لقائم زيد . ينظر : الخزانة 312/10 .
- (31) البيت من المنسرح ، وقد تقدم تخريجه .
- (32) ينظر : المقتضب 112/3 ، 113 .
- (33) ينظر : المصدر السابق 73/5 ، شرح المفصل 79/1 .
- (34) الشنّ والشنّة : القرية الخلق الصغيرة ، والجمع الشنان .
- ينظر : الصحاح (شن) 2146/5 ، القاموس المحيط (شن) 240/4 .
- (35) ينظر : المقتضب 73/4 ، شرح المفصل 79/1 ، شرح الجمل 614/1 .
- (36) ينظر : التبيين 254 ، 255 .
- (37) اختلف في اسم امرئ القيس ف قيل : خندج ، وقيل : مليكة ، وقيل : عدي ، واشتهر بلقبه ، كما يعرف بـ " الملك الضليل " و " ذي القروح " . من الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية . يماي الأصل . توفي بأثيرة سنة 540م .
- (طبقات فحول الشعراء 51/1 ، الشعر والشعراء 105/1 - 136 ، المؤتلف والمختلف 9) .
- (38) البيت من " الطويل " من قصيدة لامية مطلعها :
- ألا عِم صباحاً أيُّها الطلُّ البالي وهل يَعِينُ مَنْ كَانَ في العَصْرِ الحالي
- وقبل البيت المستشهد به قوله :
- ولكنّما أسعى لمجدٍ مُؤْتَلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المؤتَل أمثالي
- يصف بُعد همته فيقول : لو كان سعيي في الدنيا لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال ، وإنما أبغني ماهو أرفع من ذلك كالمملك ونحوه .
- استشهد به الكوفيون على اختيار إعمال الأول ، بدليل رفع " قليل " ولو أعمل الثاني لُنصب .
- وقد بيّن بعض المحققين أن هذا ليس من التنازع . وسيأتي بيان ذلك مفصلاً بعد قليل .
- والبيت في : الديوان 39 ، الكتاب 41/1 ، المقتضب 76/4 ، الإيضاح 67 ، الفصل 21 ، الإنصاف 84/1 ، 92 ، المقرب 161/1 ، شرح شذور الذهب 227 ، المقاصد النحوية 35/3 ، شرح شوهب الغني 342/1 ، 642/2 ، 880 ، شرح الأشموني 98/2 ، الخزانة 327/1 ، 462 ، الدرر 322/5 .
- (39) ينظر : الإيضاح 67 ، الإنصاف 83/1 ، 84 .
- (40) البيت من : الوافر " و " العميد " : هو الشديد البالغ ، المفسد الكبد .
- و " نغى " أي نقيم . و " العصور " الدهور . " يقتدنا " : يملن بنا إلى الصبا .
- " الخرد " : جمع خريدة وهي الفتاة البكر الحبيبة المستترة . " الخذال " : جمع خذلة من النساء وهي الممتلئة الساق .
- يصف الشاعر منزل محبوبته ، فيقول : لما نظرت إليه ردّ عليّ من الهوى ما قد سلوت عنه .
- والشاهد فيه قوله : " وقد نغى ... يقتدنا الخرد الخذالا " حيث تنازع المعمول وهو قوله : " الخرد " معمolan هما قوله : " نغى " وقوله : " يقتدنا " فأعمل الأول منهما فنصب " الخرد " وأعمل الآخر في ضمير المعمول ، ولو أعمل الثاني لقال : نرى عصوراً بما يقتادنا الخرد الخذال بالضم .
- والبيت في الديوان 476 ، الكتاب 40/1 ، المقتضب 76/4 ، 77 ، الجمل 116 ، شرح السيرافي 189/1 ، الحلل 152 ، الإغراب في جمل الإعراب 52 ، الإنصاف 86/1 ، 93 ، الرد على النحاة 97 تذكرة النحاة 350 .
- (41) ينظر : المقتضب 77/4 .
- (42) لم أعرف قائله ، ولم أجده في مصدر غير الإنصاف 86/1 ، 93 .

- (43) من " الوافر " . وقوله : " تحمل آل ليلي " أي وضعوا حولهم وهموا بالارتحال . والبئین . بالفتح . البعد والفراق . ينظر : الانتصاف من الإنصاف 86/1 .
- والشاهد في قوله : " سمعت بينهم نَعَبُ الغرابا " حيث تنازع عاملان هما قوله : " سمعت " وقوله : " نَعَب " معمولاً واحداً هو قوله : " الغراب " ، وقد أعمل الشاعر الأول من العاملين فنصب " الغراب " ، ولو أنه أعمل العامل الثاني لقال : سمعتُ بينهم نَعَبُ الغرابُ " بالرفع .
- (44) ينظر : الإنصاف 86/1 .
- (45) اختلف في نسبته فقيل : هو عامر بن الطفيل ، وقيل : عمر بن أبي ربيعة ، وقيل المقنع الكندي . قال العيني في المقاصد النحوية 32/3 : الصحيح أنه لطيف الغنوي من قصيدة يصف بها امرأة تسمى سعدى .
- (46) من " الطويل " . " الأراكة " واحدة الأراك وهي شجر يتخذ منها المساويك . و " تُنْجِلُ " : أي اختير . و " الإسحل " : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل .
- يصف امرأة تستعمل سواك الأراك والإسحل . قال ابن الحاجب : (يعني أنها يُنْخَر لها ما تُستاك به . وعود الأراك هو المختار عندهم للسواك ، فإذا لم تستك به لأمر لم تعدل إلّا إلى ما يُنْجَل ويختار من الإسحل ، فيكون ما يختار منه لجودته يقارب الأراك) . الأماي 146/2 .
- والشاهد فيه قوله : " تنخل فاستاكت به عود إسحل " حيث تنازع عاملان هما قوله : " تنخل " وقوله : " استاكت " معمولاً واحداً هو قوله : " عود إسحل " فأعمل الفعل الأول ورفع به المعمول ، ولو أعمل الثاني لقال : تنخل فاستاكت بعود إسحل .
- والبيت في ديوان طفيل 65 ، ديوان عمر بن أبي ربيعة 339 ، الكتاب 40/1 ، شرح السيراني 189/1 الإيضاح 68 ، المفصل 20 ، الرد على النحاة 97 ، إيضاح شواهد الإيضاح 97/1 ، شرح المفصل 79/1 ، شرح الأشموني 105/2 ، الدرر 222/1 .
- (47) ينظر : الفضل في شرح أبيات المفصل للعسائي ص : 20 .
- (48) ينظر : الإنصاف 86/1 ، شرح الجمل 613/1 .
- (49) الإنصاف 87/1 .
- (50) ينظر : شرح الجمل 613/1 .
- (51) ينظر : الإنصاف 87/1 .
- (52) ينظر : شرح المفصل 77/1 ، شرح الجمل 617/1 ، تذكرة النحاة 343 .
- (53) يُقصد بالإضمار قبل الذكر عودُ الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة .
- (54) ينظر : شرح الجمل 617/1 ، تذكرة النحاة 344 .
- (55) ينظر : تذكرة النحاة 345 .
- (56) ينظر : شرح المفصل 77/1 .
- (57) ينظر : التصريح 320/1 .
- (58) ينظر : التبيين 252 ، شرح المفصل 77/1 ، شرح الرضي 205/1 .
- (59) ينظر : أوضح المسالك 201/2 ، الهمع 140/5 .
- (60) ينظر : أوضح المسالك 201/2 ، الهمع 140/5 .
- (61) ينظر : الرد على النحاة ص 95 . وابن مضاء هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن مضاء اللخمي . أصله من قرطبة . له تقدم في علم العربية ومعرفة بالطب والهندسة . توفي سنة 592 هـ . من مصنفاته : " الرد على النحاة " ، " المشرق في إصلاح المنطق " ، " تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان " .
- (إشارة التعيين 33 ، البلغة 56 ، بغية الوعاة 323/1) .
- (62) ينظر : التبيين 252 .
- (63) ينظر : التصريح 321/1 ، الهمع 141/5 .
- (64) هو علقمه بن عبدة بن ناشرة . من بني تميم ، شاعر جاهلي ، معاصر لامرئ القيس .
- (الشعراء والشعراء 218/1 ، 222 ، سمط اللآلي : 433/1 ، معاهد التنصيص 175/1 ، 176) .
- (65) البيت من قصيدة من الطويل ، يمدح بها الشاعرُ الحارثُ بن جبلة الغساني .

- تعقّق : لازم واستتر . الأرتى : نوع من الشجر، واحدتها أرتاة
والضمير في " لها " و " أرادها " راجع للبقرة الوحشية .
بدّت : سبقت وغلبت . والنبل : السهام . وكليب : جمع كلب كعبيد جمع عبّد .
والمعنى أن هؤلاء الرجال قد لازموا بالأرتى، واستتروا بها لاصطياد البقرة الوحشية فغلبت سهامهم وفاقته في السرعة .
ويروى " نبلهم " بالرفع، فيكون فاعلاً لـ " بدّ " و " كليب " معطوف على " نبلهم "، والمعنى على هذا : أن النبل قد غلبت البقرة، وأنها
وقعت فيما أرادها لها .
قال محمد محيي الدين عبد الحميد : وهذا المعنى بعيد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن ناجية سريعة العدو، فكيف يشبه ناقته بها
عدة السالك 202/2 .
ويروى : تعقّق : بضم القاف يعني البقرة، أي تلوذ بالأرتى، فيكون الفاعل فيه مضمراً، وأصله تتعقّق، فحذف إحدى التاءين .
والشاهد فيه قوله : " تعقّق ... وأرادها رجال، حيث إن الشاعر لم يضمن فاعلاً، لاني الفعل الأول ولا في الثاني، ولو أضمر لقال : تعقّقوا
وأرادها رجال .
والبيت في الديوان 38، نوادر أبي زيد 281، الجمهرة (عقق) 936/2، المخصص 82/12، الرد على النحاة 95، اللسان (عقق)
254/10، (زى) 353/14، تذكرة النحاة 357، أوضح المسالك 201/2، التصريح 321/1، شرح الأشموني 102/2 .
(66) ينظر : أوضح المسالك 202/2، التصريح 321/1 .
(67) شرح المفصل 77/1 .
(68) مصعب بن محمد بن مسعود الحشني الأندلسي . ويعرف أيضاً بابن أبي الرّكب . إمام في العربية ومن العلماء بالحديث والسير . استقر بفاس
وتوفي بها سنة (604) هـ وله سبعون سنة . له إملاء على سيرة ابن هشام . (بغية الوعاة 287/2، 288، شذرات الذهب
14/5) .
(69) ينظر : توضيح المقاصد 65/2، الجمع 141/5 .
(70) فاعل " أطلب " ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، ومفعوله محذوف يدل عليه معنى الكلام، تقديره : ولم أطلب الملك .
(71) ينظر : شرح المفصل 79/1 .
(72) ينظر : الإنصاف 93/1 .
(73) ينظر : المصدر السابق 93/1، التبيين 257، شرح المفصل 79/1 .
(74) الكتاب 41/1 .
(75) ينظر : الإنصاف 93/1، التبيين 257 .
(76) ينظر : الإنصاف 93/1، التبيين 257 .
(77) ينظر : الإنصاف 93/1 .
(78) من الآية 35 من سورة الأحزاب .
(79) ينظر : الكتاب 37/1، المقتضب 72/4، الإنصاف 93/1 .
(80) من الآية 3 من سورة التوبة .
(81) بيت من " الكامل " ينسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه .
أي ضمننت لمن أتاني جنايته، ولم يغدر أحد منا بصاحبه .
والشاهد فيه قوله : " فكنت وكان غير غدور " حيث اكتفى بالخبر الثاني عن الخبر عن الأول، لاتفاق خبريهما في المعنى، والتقدير : فكنت
غير غدور وكان غير غدور كذلك .
والبيت في : الكتاب 38/1، معاني القرآن للفراء 363/2، 77/3، شرح أبيات سيبويه للنحاس 68، شرح السيرافي 187/1، الإنصاف
95/1، الرد على النحاة 100، اللسان (قعد) 360/3 .
(82) ينظر : الإنصاف 94/1 .96 .
(83) من الآية 32 من سورة ص .

- (84) الآية 26 من سورة الرحمن .
- (85) هو طرفة بن العبد بن سفيان البكري . وقيل : إن اسمه عمرو ، وإنما سمي طرفة ببيت قاله . عدّه ابنُ سلام من الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية . قتل وهو ابن عشرين سنة .
- (86) بيت من : الطويل " من معلقته التي مطلعها :
لخولة أطلالٌ بِبُرْقَةٍ تُهَمِّدُ تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد
والضمير في " مثلها " يعود على الناقة الموصوفة . وقوله : " أمضي " بمعنى أسير .
والضمير في " منها " يعود على الفلاة أي الصحراء .
يقول على مثل هذه الناقة أمضي إذا قال صاحبي : ليتني أستطيع فداءك وفداء نفسي من هذه الفلاة المهلكة .
ووجه الاستشهاد في البيت أنه أتى بضمير الفلاة وإن لم يجر لها ذكر قبل هذا . وإنما سُوِّغَ ذلك فهمه من سياق الكلام .
والبيت في الديوان 29 ، شرح القصائد السبع الطوال 182 ، شرح المعلقات العشر 38 ، الإنصاف 96/1 .
- (87) ينظر : الإنصاف 96/1 .
- (88) شرح الجمل 614/1 .
- (89) شرح الجمل 618/1 (بتصرف يسير) .
- (90) ينظر : شرح التسهيل 167/2 .
- (91) الآية 1 من سورة الإخلاص .
- (92) ينظر : شرح المفصل 77/1 .
- (93) ينظر : المصدر السابق 77/1 .
- (94) تنظر المسألة في:
- الكتاب 37/1 . 41 ، المقتضب 112/3 ، 113 ، 72/4 . 77 ، الجمل 112/111 ، شرح السيراني 184/1 . 190 ، المسائل البصريات 919/2 ، 920 ، الإيضاح 65 . 68 ، الإنصاف 83/1 . 96 ، الرد على النحاة 94 . 97 ، المقدمة الجزولية 164 ، التبيين 252 . 258 ، التخمير 236/1 . 243 ، الفصول الخمسون 228 ، 229 ، شرح المفصل 77/1 . 80 ، التوطئة 276 ، شرح الجمل 613/1 . 621 ، شرح التسهيل 164/2 . 170 ، شرح الرضي 204 . 213 ، تذكرة النحاة 338 . 350 ، توضيح المقاصد 65/2 ، 66 ، أوضح المسالك 198/2 . 202 ، المساعد 452/1 . 459 ، اتلاف النصرة 113 . 115 ، التصريح 319/1 . 321 ، الجمع 137/5 . 141 ، شرح الأشموني 101/2 . 105 .

مصادر البحث ومراجعته

1. ابن السيد البطليوسي: الحلل في شرح أبيات الجمل . تح . د . مصطفى إمام ، ط (1) ، القاهرة، 1979م.
2. ابن السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . دار الجليل ، بيروت 1973 م.
3. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ط (2) ، دار المسيرة ، بيروت 1399هـ.
4. ابن عصفور : شرح الجمل . تح . د . صاحب أبو جناح ، ط (1) ، بغداد 1400هـ.
5. ابن عصفور الإشبيلي: المقرب . تح . أحمد الجوّاري وعبد الله الجبوري ، ط (1) مطبعة العاني ، بغداد 1391هـ.
6. ابن قتيبة: الشعر والشعراء . تح . أحمد محمد شاكر ، دار المعارف 1966م.
7. ابن مالك : شرح التسهيل . تح . د . عبد الرحمن السيد ، د محمد بدوي المختون ، ط ، مصر 1410 هـ - 1990 م.

8. ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة . تح . د . شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة 1982م.
9. ابن منظور: لسان العرب . دار صادر، بيروت.
10. ابن هشام :أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تح . محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (6)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1394 هـ.
11. ابن هشام الأنصاري :شرح شذور الذهب . تح . محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
12. ابن يعيش :شرح المفصل . طبع عالم الكتب، بيروت ومكتبة المثنى بالقاهرة.
13. أبو البركات الأنباري :الإغراب في جدل الإعراب . تح . سعيد الأفغاني، دمشق 1377هـ.
14. أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف . تح . محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل 1982 م.
15. أبو البقاء العكبري :التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . تح . د . عبد الرحمن العثيمين، ط (1)، بيروت، 1406هـ - 1986م.
16. أبو الحسن بن سيدة :المخصص . دار الفكر، بيروت 1398هـ.
17. أبو العباس المبرد :المقتضب . تح . محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
18. أبو القاسم الأمدي :المؤتلف والمختلف . تصحيح وتعليق د . ف . كرنكو، ط (2)، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ.
19. أبو القاسم الزجاجي : الجمل في النحو . تح . د . علي توفيق الحمد، ط (2)، مؤسسة الرسالة، دار الأمل 1405هـ.
20. أبو القاسم الزمخشري :المفصل في علم العربية . تح . السيد محمد بدر الدين النعساني، ط (2)، دار الجيل، بيروت.
21. أبو القاسم الزمخشري:أساس البلاغة . تح . عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت 1399 هـ.
22. أبو بكر الأنباري :شرح القصائد السبع الطوال . تح . عبد السلام هارون . ط (4)، دار المعارف 1400هـ.
23. أبو بكر بن دريد :الاشتقاق . تح . عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1958م.
24. أبو بكر بن دريد :جمهرة اللغة . تح . د . رمزي بعلبكي، ط (1)، دار العلم للملايين 1987م.
25. أبو جعفر النحاس :شرح أبيات سيبويه . تح . د . وهبة متولي عمر سلمة، طه (1)، القاهرة 1405هـ.
26. أبو حيان الأندلسي :تذكرة النحاة . تح . د . عفيف عبد الرحمن، ط (1) مؤسسة الرسالة، بيروت 1406هـ.
27. أبو زكريا الفراء :معاني القرآن . تح . أحمد نجاتي ومحمد النجار، ط (3)، عالم الكتب، بيروت 1403هـ.
28. أبو زيد الأنصاري :النوادر في اللغة . تح د محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت 1401هـ - 1981م.
29. أبو عبد الله الزوزني :شرح المعلقات العشر . المكتبة الشعبية، بيروت.
30. أبو عبيد البكري :سمط اللآلي، ويحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي . تح . عبد العزيز الميمني، ط (2)، بيروت 1404هـ - 1984م.
31. أبو علي الفارسي :الإيضاح العضدي . تح . د . حسن شاذلي فرهود، ط (1)، مطبعة دار التأليف، مصر 1389هـ.
32. أبو علي القالي:الأمالي . دار الكتاب العربي، بيروت.
33. أبو علي القيسي :إيضاح شواهد الإيضاح . تح . د . محمد الدعجاني، ط (1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ - 1987 م.

34. إسماعيل الجوهري: الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية . تح . أحمد عبد الغفور عطار ، ط (3) ، دار العلم للملايين، بيروت 1404هـ.
35. الأشموني نور الدين أبو الحسن :منهج السالك إلى ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
36. الأعلام الشنتمري :النكت في تفسير كتاب سيبويه . تح . زهير سلطان، ط (1) ، الكويت 1407هـ - 1987م.
37. بدر الدين العيني :المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . مطبوع بhamash خزانة الأدب، ط (1)، بولاق 1299هـ.
38. جلال الدين السيوطي:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تح . د . عبد العال سالم مكرم، ط (1) ، دار البحوث العلمية، الكويت 1400هـ - 1980م.
39. جلال الدين السيوطي :شرح شواهد المغني . تح . أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة.
40. جلال الدين السيوطي:الاقتراح في أصول النحو . تح . د . أحمد محمد قاسم، ط (1) 1396هـ.
41. جلال الدين السيوطي:بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت 1384هـ.
42. خالد الأزهرى :التصريح بمضمون التوضيح . دار الفكر.
43. ديوان الفرزدق : تح . علي فاعور، ط (1) ، دار الكتب العلمية، بيروت 1407هـ - 1987م.
44. ديوان المرار الأسدي : مطبوع ضمن (شعراء أمويون) . دراسة وتحقيق د . نوري حمودي القيسي، بغداد 1402هـ - 1982م.
45. ديوان امرئ القيس : تح . محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (4) ، دار المعارف، القاهرة.
46. ديوان طرفة بن العبد : دار صادر، دار بيروت، 1380هـ - 1961م.
47. ديوان طفيل الغنوي : تح . محمد عبد القادر أحمد، ط (1) ، دار الكتاب الجديد، بيروت 1968م.
48. ديوان علقمة الفحل : تح . لطفي الصقّال، ودرية الخطيب، ط (1) ، دار الكتاب العربي، حلب 1969م.
49. ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر، بيروت.
50. ديوان كثير عزة : تح . د . إحسان عباس، دار الثقافة بيروت 1391هـ - 1971م.
51. رضي الدين الاستراباذي :شرح الكافية . تح . يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس 1398هـ - 1978م.
52. سيبويه :الكتاب . تح . عبد السلام هارون، ط (1) ، عالم الكتب، بيروت.
53. الشنقيطي :الدرر اللوامع على همع الهوامع . تح . عبد العال سالم مكرم، ط (1) ، الكويت 1401هـ - 1981م.
54. عبد الباقي اليماني : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين . تح . د . عبد المجيد دياب، ط (1) ، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، 1406هـ.
55. عبد الرحيم العباسي :معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . تح . محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت 1367هـ - 1947م.
56. عبد القادر البغدادي :خزانة الأدب . تح . عبد السلام هارون، ط (2) ، مصر 1979م.
57. الفيروز ابادي :القاموس المحيط . دار الفكر، بيروت 1398هـ.
58. الفيروز ابادي :البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . تح . محمد المصري، ط (1) ، مطبعة الفيصل، الكويت 1407هـ.
59. محمد بدر الدين النعساني :المفضل في شرح أبيات المفضل . مطبوع بhamash المفضل للزحشري.